مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

عين على الأقصى

تقرير توثيقي

يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه

ما بين 2019/8/1 و 2020/8/1

الفصل الأول

تطور فكرة الوجد اليهودي في المسجد الأقصى

إعداد زياد ابحيص

تصدره مؤسسة القدس الدّولية
في الذكرى السنوية لإحراق المسجد الأقصى
التقرير الرابع عشر

المحتويات

1- المستوى السياسي 5

انتخابات أيلول/سبتمبر 2019 ومسألة صلاة اليهود في الأقصى..... 7

"صفقة القرن"..... 12

انتخابات آذار/مارس 2020..... 16

وباء كورونا..... 19

إضعاف الدور الأردني في القدس..... 22

2- المستوى القانوني..... 23

محاكمات المقتحمين من جانب الاحتلال..... 24

تطور الموقف القانوني من الأقصى خلال جائحة كورونا..... 25

تجديد قرار إغلاق مصلى باب الرحمة..... 27

3- المستوى الأمني..... 28

استهداف الأوقاف الإسلامية في القدس..... 28

سياسة الإبعاد لإعادة صياغة الوعي..... 31

تسهيل أداء الطقوس اليهودية العلنية في الأقصى..... 32

4- المستوى الديني 33

استمرار محاولة خلخلة فتوى منع دخول الأقصى..... 34

محاولة تقديم قربان الفصح في الأقصى 35

إقامة المعبد علاجاً مقترحاً لفيروس كورونا..... 36

إعداد

زياد ابحيص

مراجعة وتحرير

هشام يعقوب

إصدار قسم الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدولية

al Quds International Institution (QII)

مؤسسة القدس الدولية

آب/أغسطس 2020

الفصل الأول: تطور فكرة الوجد اليهودي في المسجد الأقصى

واصلت كتلة "المعبد" الداعمة لتهويد المسجد الأقصى المبارك مسار صعودها في الانتخابات الثانية والثالثة خلال الأزمة السياسية الإسرائيلية التي عصفت بالاحتلال قبل نحو عامَيْن، إذ حصلت على 23 مقعداً ثم 21 مقعداً على التوالي، وهي أكبر كتل تحصل عليها تلك الجماعات منذ بدأت مسار صعودها المستمر منذ عام 2002. شكلت تلك الجماعات الحليف الأساس لنتنياهو في محاولته البقاء في سدة الحكم، وتمكنت من خلال ذلك من دفع قضية صلاة اليهود في المسجد الأقصى المبارك إلى الواجهة حتى نزلت موضع التطبيق وباتت تفرض على الأرض اليوم، بل حاولت جر نتنياهو إلى سقوف أعلى بفتح الأقصى لاقتحاماتها يوم السبت، وهو يوم تتطلع تلك الجماعات إلى تخصيصه لليهود فقط لاحقاً، لكن نتنياهو لم يستجب لهذا الطلب في الانتخابات الأخيرة؛ ما أدى إلى انهيار محاولة تحالفه مع جزء من تلك الجماعات، وقد عدّ نتنياهو ذلك سبباً في عدم حصوله على فوز حاسم في تلك الانتخابات، ويبدو أنه قد يحاول تسوية ذلك قبل الانتخابات المقبلة. علاوة على ذلك، جاءت صفقة القرن لتتبنى الموقف الصهيوني اليميني من الأقصى، ولتشطب الدور الأردني وتضعه بيد الكيان الصهيوني، ولتتبنى تقسيم الأقصى على أنه حل نهائي، وهو ما جرّأ الاحتلال على الدفع إلى تقويض دور الأردن، الدولة الراعية للأوقاف الإسلامية في القدس، معولاً على اضطرار الأردن إلى التراجع أمام الموقف الأمريكي المستجد.

على المستوى القانوني كانت مدة إغلاق الأقصى بسبب جائحة كورونا الأكثر نشاطاً، إذ حاولت "جماعات المعبد" الحصول على حكم يمكّنها من اقتحام الأقصى في يوم 2020/5/9 في ذكرى احتلال كامل القدس بالتقويم العبري، ورغم فشلها في ذلك إلا أنها حصلت على تأكيد من المحكمة العليا على حقها بالدخول المتساوي مع المسلمين، وقد بنت شرطة الاحتلال على ذلك تعهداً بفتح الأقصى لهم بمجرد فتحه للمسلمين، وهذا ما تم بالفعل يوم الأحد 2020/5/31.

من الناحية الأمنية، كان فرض صلوات اليهود في الأقصى الموضوع المركزي الذي مر بمحطتين مهمتين خلال مدة الرصد، إذ بدأت الشرطة محاولة فرضه والحد من اعتراضات حراس الاقصى عليه في موسم رأس السنة العبرية والعُرش في شهر 2019/10، ثم صعّدت أكثر في اقتحام يوم عرفة في 2020/7/30.

على المستوى الديني، استمرت محاولة خلخلة الاجتهاد التقليدي الذي يرفض دخول اليهود إلى ما يسمونه "جبل المعبد" برسالة لـ60 حاخامًا من التيار القومي الديني بين يدي اقتحام ذكرى "خراب المعبد" الذي وافق يوم عرفة في 30-7-2020، فيما حاول حاخامات التيار القومي الديني تقديم قرابين الفصح في المسجد الأقصى، وأرسلت رسالة لنتنياهو وترامب لمحاولة فرض محاولتها تلك، وقد قبلت الحكومة الإسرائيلية النظر في الطلب وتذرعت بإجراءات الوقاية من وباء كورونا لرفضه، وهو ما يفتح باباً واسعاً لإمكانية قبوله في العامين المقبلين، ويفتح الباب أمام انفجارٍ كبير مركزه هذا العدوان على المسجد الأقصى المبارك.

1- المستوى السياسي

يشهد كيان الاحتلال صعوداً سياسياً واجتماعياً لتيار اليمين القومي- الديني منذ عقود، مرّ بمرحلة اختراق الاحتكار القومي الصهيوني المتمسح باليسار في 1977، ثم دخل مرحلة تناوب بين الكتلتين دامت حتى 2002، وصولاً إلى مرحلة احتكار اليمين القومي- الديني للحكم بفوزه المتتالي في الانتخابات ما بين 2002 - 2015. استجمع التيار القومي الصهيوني قواه، واستفاد من الصدع الداخلي بين أفيغدور ليبرمان وحليفه اللدود بنيامين نتنياهو لمحاولة إنهاء حقبة الاستفراد اليميني القومي- الديني التي مثلها نتنياهو، وهذا ما أدخل الكيان في أزمة سياسية دامت 18 شهراً وشهدت ثلاثة انتخابات، اثنتيْن منها كانتا خلال المدة التي يغطيها التقرير في شهر أيلول/سبتمبر 2019 وآذار/مارس 2020.

تشكل كتلة "جماعات المعبد" مجموعة داخل التيار القومي- الديني الذي يرى في الصهيونية فكرة تدور حول مركزين هما الدين والقومية، وليس فكرة قومية بحتة كما يراها منافسه التيار القومي الصهيوني، و"جماعات المعبد" هي الأكثر قرباً من المركز الديني، وتراه لبّ

الصهيونية الأهم، وهي انطلاقاً من ذلك ترى في تأسيس "المعبد" في مكان الأقصى تتويجاً لحلول "الشعب المختار" في "الأرض الموعودة"، وهي الغاية المنشودة للصهيونية اليوم بعد أن تمكنت من جلب الملايين من "الشعب المختار" إلى الأرض المقدسة، فلا بد من بناء "المعبد" لتحل روح الرب فيه ويتبارك هذا الاجتماع المقدس، وهذا سر تسمية عدد من تياراتها وتسمياتها باسم "هليبا" أو اللب، أو تسميات أخرى بمعنى الجوهر، لأنها ترى في "المعبد جوهر" الصهيونية كما تفهمها.

هذه الكتلة كانت حتى عام 1984 تُرى على أنها إرهابية متطرفة، وباءت مختلف محاولاتها لبلورة مقولاتها في حزب سياسي بالفشل حتى 1984، حين تمكن الحاخام مائير كاهانا من دخول الكنيست ممثلاً عن حركة "كاخ"، لكن الكنيست ما لبث أن سن قانوناً يمنعه من الترشح للانتخابات التالية عام 1988.

صعود نتنياهو لسدة الحكم في 1996 وتعاطفه الشخصي مع فكرة "المعبد"، ثم اقتحام شارون للأقصى عام 2000، شكلا رافعتين سياسيتين لـ"جماعات المعبد"، استفادت منهما لدخول الكنيست لأول مرة في 2002 بنائبين عبر الحزب القومي- الديني "المفدال"، ثم أخذت تصعد سياسياً في كل انتخابات حتى وصلت في انتخابات 2015 إلى كتلة من 17 نائباً[1]، توزعت بين حزب الليكود الحاكم ومنافسه الأقرب حينها البيت اليهودي، و11 حقيبة وزارية في الحكومة.

لقد منح هذا الصعود "جماعات المعبد" ميزاتٍ مهمة: إذ أصبحت الشرطة الصهيونية تنفذ أجندتها بتولي شخصيات من كتلتها لحقيبة وزارة الأمن الداخلي المسؤولة عن أجهزة الأمن الصهيونية في الساحة الداخلية، ومنحها كذلك تأثيراً في القرار السياسي على مستوى الحكومة والمجلس الوزاري المصغر "الكابينيت"، وسمح لها بالترويج لأجندتها لدى كل الوسط السياسي الصهيوني انطلاقاً من ذلك، حتى باتت أكثر الأحزاب يسارية تتبنى

1 لمزيد من التفصيل أنظر: زياد ابحيص، تقدير موقف: المواجهة الأصعب في الأفق- تداعيات الانتخابات الصهيونية المرتقبة على المسجد الأقصى، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2019/9، ص7-8.

موقفاً داعماً لـ"حق" اليهود باقتحام الأقصى[1]، وسمح لها بتعزيز مكانة مؤسساتها الأهلية مالياً وسياسياً بتعاقد الحكومة معها واحتضانها.

• انتخابات أيلول/سبتمبر 2019 ومسألة صلاة اليهود في الأقصى

رئيس وزراء الاحتلال ووزير النقل بيزاليل سموتريتش

طوال المدة التي يغطيها التقرير، تواصل نفوذ "جماعات المعبد"، وزادت الانتخابات المتتالية من حاجة نتنياهو إليهم بوصفهم حليفه الأشد إخلاصاً في مواجهة محاولات محاكمته، وهذا ما عزز مكانة فكرة "المعبد" وتحقيق الوجود اليهوديّ في المسجد الأقصى كإحدى نقاط الارتكاز في الحياة السياسية في كيان الاحتلال؛ وهذا الانزياح اليميني أدى في النتيجة إلى تثبيت مسألة صلاة اليهود في المسجد الأقصى مسلّمةً لا يمكن تجاوزها، أو القفز فوقها في أي جدال سياسيّ.

بدأت هذه الحقيقة تتبلور قُبيل انتخابات برلمان الاحتلال في أيلول/سبتمبر 2019، خصوصاً مع اقتراب ذكرى "خراب المعبد" التي تقاطعت مع عيد الأضحى إسلامياً، وكانت تلك الجماعات تسعى إلى فرض سمو التعريف الصهيوني للمكان عند تقاطع مواسم الأعياد، وتخشى أن يؤدي التوتر إلى منع أفرادها من اقتحام الأقصى في ذلك

1 في نقاشات "الكنيست" في 2014/2/26 قالت زئافا جال- أون رئيسة حزب ميرتس الذي يوصف بأنه أقصى اليسار الصهيوني: "لا أحد يشك في أن من حق اليهود دخول جبل المعبد، لكن هناك فرق بين امتلاك الحق وممارسته". أنظر:
Debate on Israel`s sovereignty over Temple Mount held in Knesset Plenum, https://bit.ly/3giwikX 26/2/2014

اليوم، فشنت حملة سياسية بهذا الاتجاه، ولعل ما حصل في يوم اقتحام الأضحى الموافق 11 آب/ أغسطس يجلّي هذا المشهد، إذ سرب مكتب نتنياهو صباحاً أنه لن يسمح بدخول اليهود للأقصى في ذلك اليوم، وذلك في محاولة للتحايل على جموع المصلين في الأقصى ودفعهم إلى مغادرة الأقصى، وهذا ما حصل بالفعل، لكن وزير النقل بيزاليل سموتريتش – أحد صقور تلك الجماعات - لم يطمئن إلى نيّات نتنياهو، واتهمه فوراً بـ"الاستسلام للإرهاب العربي والعنف والتنازل عن أقدس المقدسات اليهودية...في ما يُمكن تسميته بمهزلة وطنية"[1].

مواجهات قبيل اقتحام الأقصى في 2019/8/11

بعد ساعات، وبعد أن نجحت تلك الخديعة في تسهيل اقتحام رمزي لمسافة 60 متراً بين بابي المغاربة والسلسلة تحت وابل قنابل الدخان ورصاص المطاط في وجه مئات المرابطين، سارع نتنياهو للرد على منتقديه مؤكداً "أن مسألة دخول اليهود للمسجد الأقصى لإحياء ذكرى خراب المعبد ليست مسألة مطروحة للنقاش حتى لو تزامنت مع أعياد المسلمين، وأن واجبنا من موقع المسؤولية هو إدارة دخول اليهود إلى المسجد الأقصى بشكل يحفظ السلامة العامة والأمن وهو ما فعلناه"[2]. في النتيجة انتهت عملية الشد والجذب هذه إلى تكريس الحق الديني اليهودي في الأقصى على أنه مسألة مسلَّم بها في السياسة الصهيونية، حتى وإن اصطدمت باعتبارات إسلامية.

1 تايمز أوف إسرائيل، 2019/8/12. https://bit.ly/31jG8yX
2 تايمز أوف إسرائيل ، 2019/8/12. https://bit.ly/2YosrN8

شكل اقتحام الأضحى وما بعده موسماً مهماً للمزايدات السياسية والدفع إلى رفع السقف الصهيوني تجاهه، فقد قال سموتريتش حينها إن "من يتحكم في المسجد الأقصى هو من يتحكم في الأرض، وأن أي حكومة ذات سيادة يجب أن تسمح لمواطنيها بدخول أقدس الأماكن اليهودية متى شاؤوا"[1]، وانضمت إليه في انتقاده عضو كتلته آيليت شاكيد -التي كانت حتى عام 2015 من الرافضين لصلاة اليهود في المسجد الأقصى- مؤكدةً أنه بات من الضروريّ منح الشرعية الكاملة لصلاة اليهود في المسجد الأقصى في أي وقت[2].

لتعزيز موقف رئيس الحكومة وحزب الليكود في وجه المنتقدين، رد وزير الأمن الداخلي جلعاد إردان على الانتقادات محذراً من "محاولات السياسيين الجهلة افتعال أزمات أمام الإعلام قُبيل الانتخابات المقررة في 17 أيلول/سبتمبر"، ومشدداً على أن "الحكومة الحالية هي من غيرت الوضع الذي كان قائماً في المسجد الأقصى منذ 52 عاماً حيث كان مصرحاً للمسلمين فقط في الصلاة فيه، مؤكداً أن عدد من دخلوا المسجد في ذكرى خراب المعبد قد زاد بنسبة 17 % عما كان عليه عام 2018"[3]، وقد شكل هذا التصريح أول اعترافٍ من مسؤول صهيوني بأن الكيان الصهيوني يعمل على تغيير الوضع القائم في الأقصى رسميًّا، وليس على احترامه وتعزيزه كما كان نتنياهو يقول من قبل للتغطية على عمليات التغيير التي كانت تتم بالفعل على الأرض.

بعدها بيومين عاد وزير الأمن الداخلي جلعاد إردان ليطلق نداءً مشابهاً لنداء وزير النقل الذي انتقده، داعياً في لقاءٍ مع محطةٍ إذاعية محلية إلى تغيير في السياسة العامة تجاه المسجد الأقصى "لتحقيق المساواة بين المصلين اليهود والمسلمين...وذلك من خلال اتفاقٍ سياسي من دون اللجوء للقوة"[4]، مضيفاً إن "صلاة اليهود يجب أن تسمح فردية أو جماعية، سواء في مكان مفتوح أو مغلق"[5] وهو بذلك يؤكد ضمناً استمرار تبني سياسة التقسيم المكاني للأقصى، واستمرار تعويله على إعادة اقتطاع مصلى باب الرحمة.

1 المرجع نفسه.
2 مجلة 972+، 2019/8/14. https://bit.ly/32cYn8p
3 تايمز أوف إسرائيل، مرجع سابق.
4 Jewish Journal ، 2019/8/14. https://bit.ly/3l2psnn
5 وكالة أنباء الأناضول، 2019/8/13. https://bit.ly/2FQISLX

وزير الأمن الداخلي جلعاد إردان

وقد أكّد رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو على مركزية هذا التوجه بالنسبة إلى حكومته، إذ قال في رسالة تطميناتٍ أرسلها ليهودا عتصيون، مؤسس جمعية "أحياء وبخير" التي تعمل كجماعة ضغط معنية "باستعادة حقوق اليهود" في المسجد الأقصى، قال فيها: "إن حق اليهود في مكانهم المقدس (المسجد الأقصى) غير قابلٍ للنقاش...وأعتقد أن حقهم في الصلاة هو أمر يجب تحقيقه، بل علينا أن نضمن حرية العبادة في المسجد الأقصى لأتباع الديانات كافة في القدس...لكن تطبيق هذا الأمر على الأرض لا بد أن يتم بحذر، وأعتقد أنني وحزبي قادرون على تحقيق ذلك إذا ما عدنا لإدارة الدولة في الانتخابات القادمة"[1]. وفي ردٍ على سؤالٍ حول السماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى خلال زيارته لأوكرانيا في نهاية شهر آب/أغسطس قال نتنياهو: «لا تقلقوا، سيحدث ذلك قبل وصول المسيح"[2].

1 Breaking Israel News، 2019/8/30. https://bit.ly/2QhRfln
2 المرجع نفسه.

على مستوى التحالفات، أدرك نتنياهو أن تشظي جماعات اليمين المتطرف أدى إلى خسارة اليمين إجمالًا عددًا من أصواته، وانطلاقاً من ذلك حاول عقد اتفاقات لضم تلك الأنوية الصغيرة إلى الليكود والاستجابة لشروطها، وقد تم ذلك بالفعل مع حزب زيهوت (الهوية) وزعيمه موشيه فيغلن، انسحب بموجبها الأخير من منافسة نتنياهو في الانتخابات المقبلة، وقرر دمج حزبه مع حزب الليكود – وهو تحالف عقد بالطريقة نفسها خلال انتخابات 2013 - مقابل منح امتيازات خاصة لـ"جماعات المعبد"، منها تحسين الخدمات والمعلومات، وتقصير وقت انتظار اليهود أمام المسجد الأقصى، وتسهيل اقتحاماتهم وإطالة مدتها، والسماح لهم بإدخال لافتات وأدوات تعريفية إلى الأقصى، وقد رحب "اتحاد منظمات المعبد" بهذه التعهدات، وعدَّها أكبر إنجاز سياسي يحققه منذ عام 1967، وأكد المتحدث باسم الاتحاد فريد أساف أن هذا القرار سيضمن زيادة أعداد اليهود المقتحمين للأقصى ويحسّن من سبل الاقتحامات للمسجد[1].

رغم التفاهم مع جزء من "جماعات المعبد" واليمين المتطرف؛ أسفرت انتخابات برلمان الاحتلال التي عُقدت في 17 أيلول/سبتمبر 2019 عن مشهد سياسي معقد، فكتلة اليمين بقيت بحاجة إلى ستة مقاعد لتشكيل الحكومة، وحزب أزرق أبيض بقيادة بيني غانتس حصل على أكبر عدد مقاعد في البرلمان[2] لكن كتلة التيار القومي بقيت بحاجة إلى سبعة مقاعد لتشكيل الحكومة، وفي النتيجة لم يستطع أي من الحزبين الحصول على الأكثرية اللازمة لتشكيل الحكومة، واستمر نتنياهو بتسيير الأعمال حتى جرت انتخابات الإعادة الثالثة في شهر آذار/مارس 2020.

1 الجزيرة نت، 2020/1/9. https://bit.ly/32ft2BN
2 جيروزاليم بوست، 2019/9/28. https://bit.ly/2YmBFtq

كانت نتيجة انتخابات أيلول/سبتمبر 2019 مفاجئةً لليمين الإسرائيليّ ووجه اللوم فيها لكتلة أقصى اليمين التي بقيت غير مبالية، ولم تشارك بكثافة في التصويت، أو صوتت لأحزاب صغيرة لم تتجاوز العتبة الانتخابية[1]، وهذا عزز قناعة نتنياهو والليكود بالحاجة إلى تبني مواقف أكثر يمينية في الأقصى لتحريك هذه الكتلة وعدم الاكتفاء بانتقادها، ولعل النتيجة تأثرت كذلك باتهامات الفساد التي كان رئيس الحكومة يُواجهها في ذلك الوقت، وبخطاب حزب أزرق أبيض وكتلة اليمين القومي التي كان برنامجها الانتخابي الوحيد هو إسقاط نتنياهو.

ويبدو أن نتنياهو لم يكن راغباً في تحقيق مطالب أقصى اليمين بشكل فوريّ، لسعيه إلى التهدئة، وتوفير الأرضية اللازمة للإعلان عن صفقة القرن، وتمرير ضم أراضي الضفة الغربية لدولة الاحتلال قبل حسم ملف المسجد الأقصى، فيما كان حلفاؤه يرون تقديم الحسم في المسجد الأقصى على ضم أراضي الضفة الغربية، وهو الأمر الذي قاد في النهاية لتأجيل حسم الملفين معًا بسبب التراجع الذي تعرض له معسكر الليكود في انتخابات أيلول/سبتمبر 2018.

• "صفقة القرن"

في 28 كانون الثاني/يناير 2020 أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في مؤتمر صحفي الرؤية الأمريكية الجديدة للسلام التي سبق له أن أسماها "صفقة القرن"، وقد أسميت الوثيقة بعد ذلك "السلام من أجل الازدهار PEACE TO PROSPERITY"، وتضمنت صفحاتٍ من الخطاب التوراتي في حديثها عن القدس، وتبنت موقف اليمين الصهيوني تجاه المسجد الأقصى عبر نقطين:

1 Ibid.

ترامب معلنًا عن بنود "صفقة القرن" في 2020/1/28

- **الأولى:** عدّت الخطة الأمريكية الكيانَ الصهيوني الراعي الحصري للمقدسات وللمسجد الأقصى المبارك: "دولة إسرائيل تستحق التقدير على رعايتها الأماكن الدينية للجميع" وبأن "هذه الممارسة يجب أن تستمر"[1]، دونما إشارة إلى الأوقاف أو الأردن أو ذكر لأي هيئة أخرى، ما يجعل وجود أو مصير تلك الهيئات منوطاً بالإرادة الإسرائيلية بنظر تلك الصفقة.

الثانية: تبني تقسيم الأقصى ليكون الحل النهائي المقبول، وتأكيد تمكين غير المسلمين من أداء شعائرهم كاملة في الأقصى: "الناس من كل دين يجب أن يُسمح لهم بالصلاة في جبل المعبد/الحرم الشريف، بطريقة تحترم تماماً دينهم، آخذين في الاعتبار أوقات الصلوات ومواعيد الأعياد لكل دين، والعوامل الدينية الأخرى كذلك"[2]، والجملة الأخيرة تقصد ترك الباب مفتوحاً للتقسيم المكاني ولمزيد من التوسع الصهيوني المستقبلي في الأقصى.

1 Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, White House, January 2020, p.16. https://bit.ly/3hnWaNy

2 Ibid.

في المؤتمر الصحفي، وعند سؤاله عن وضع المسجد الأقصى ضمن رؤية السلام الجديدة أجاب الرئيس الأميركيّ دونالد ترامب بالقول: "إسرائيل ستعمل عن قرب مع شخص رائع، رجل استثنائيّ، ملك الأردن، لضمان الحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى، واتخاذ الإجراءات كافة التي تضمن تمكين المصلين المسلمين الراغبين بزيارة المسجد الأقصى بشكل سلميّ من القيام بذلك"[1]. وإذا ما قُرنت هذه الإشارة من ترامب بالرفض الأردني المعلن لصفقة القرن، وبنص الصفقة تجاه القدس والأقصى، فربما تُفهم على أنها طمأنة لنتنياهو بأن الأمور ستسير كما في الصفقة رغم الرفض الأردني المعلن، وأن ترامب سيضع ثقله ليضمن ذلك.

السلطة الفلسطينية وجميع الفصائل إضافة إلى الأردن أعلنوا عن رفضهم التام لرؤية السلام الأميركية[2]، ورأوا أنها تتبنى وجهة النظر الإسرائيلية بشكل كامل، لكن دولاً عربية أخرى كالإمارات والسعودية ومصر أصدرت تصريحات متناقضة بين الترحيب والتحفظ، وفي الإجمال ركز الرفض على مسألة ضمّ الأراضي والسيادة على القدس، أما الحديث عن الوضع القائم في المسجد الأقصى فكان في المرتبة الثانية، وخفت شيئاً فشيئاً بعد شهور قليلة، فيما كانت تغييرات جدية كبيرة تجري على الأرض.

وقد رفض المسؤولون في الإدارة الأميركية التعليق على التناقض الظاهر بين عبارة الحفاظ على الوضع القائم، والسماح لأتباع مختلف الأديان في الصلاة في المسجد الأقصى في أكثر من مناسبة، ليبقى الباب مفتوحاً أمام التفسيرات المختلفة التي تخدم مختلف الأطراف في الوقت الراهن[3]، إلى أن عاد كوشنير وأوضح هذه الرؤية في لقائه مع الصحفيين عبر الهاتف في 18-8-2020 في لندن تعليقاً على اتفاق تطبيع العلاقات بين الإمارات والكيان الصهيوني حين قال إن "إسرائيل قالت بأن ملك الأردن سيبقى راعياً للمقدسات"[4]، وأضاف: "وبحسب ما أرى فإن المتطرفين استخدموا التهديد على المسجد

1 نص المؤتمر الصحفي للإعلان عن رؤية الرئيس الأميركيّ للسلام في الشرق الأوسط، موقع البيت الأبيض، 2020/1/28. https://bit.ly/32cYYqI

2 صحيفة The Australian، 2020/1/28. https://bit.ly/3hknqMV

3 تايمز أوف إسرائيل، 2020/1/29. https://bit.ly/34mZsNv

4 Press Briefing on United Arab Emirates-Israel Relations with Senior Advisor Jared Kushner, Special Briefing via Telephone, Jared Kushner, Senior Advisor to the President of the United States, August 17, 2020. https://bit.ly/2YoK9zX

لينشروا الانقسام والتطرف على مدى الأعوام المئة الماضية أو أكثر، وكلما استطعنا المجيء بمسلمين أكثر إلى المسجد للصلاة بحرية وبسلام، أدرك الناس عبر العالم بأن المسجد ليس تحت الهجوم، المسجد مفتوح...هذا سيقلل من التوتر الموجود بين إسرائيل والعالم الإسلامي انطلاقاً من انقسامات تاريخية لاسامية دامت سنين طويلة". في هذا التصريح الذي بادر إليه كوشنير من دون سؤال من الصحفيين، أكد أن الرؤية الأمريكية تتناقض تماماً مع الحفاظ على الوضع القائم وأن مرتكزاتها هي:

1- جعل الأقصى تحت الإرادة الإسرائيلية، والنظر إلى أي دور عربي أو إسلامي –بما في ذلك دور الأردن- على أنه نابع منها.

2- التركيز على أن الأقصى "مفتوح للمسلمين"، ونقل علاقتهم بالمكان من كونه "مقدساً إسلامياً" ليصبح "مقدساً مفتوحاً للمسلمين"، أي نقل حقهم من الملكية الحصرية إلى الاستخدام.

3- حصر المشكلة في الخطاب الذي يكشف العدوان الصهيوني على الأقصى، وهذا قد يعني على أرض الواقع محاولة دفع كل الأطراف الواقعة تحت التأثير الامريكي إلى محاصرة هذا الخطاب، والتغطية على كل ما يفعله غير المسلمين في الأقصى بوصفه حقاً لهم.

في شهر شباط/فبراير 2020، وبعد الإعلان عن الرؤية الأميركية للسلام زار عضوا الكونجرس الأميركيّ عن الحزب الجمهوريّ مايك جونسون وجيم جوردان مدينة القدس، ودخلوا إلى المسجد الأقصى المبارك خلال اقتحام قاده الحاخام يهودا غليك، كما التقوا

عضوا الكونجرس مايك جونسون وجيم جوردان برفقة يهودا غليك داخل المسجد الأقصى

برئيس وزراء الاحتلال ووزير الأمن الداخلي جلعاد إردان الذي تباحث معهما في كيفية تطبيق رؤية ترامب لضمان وصول أتباع جميع الأديان إلى المسجد الأقصى والصلاة فيه على قدم المساواة[1].

وقد صرح عضو الكونجرس مايك جونسون بعد الزيارة أنه لاحظ "غياب الحرية الدينية لليهود والمسيحيين في جبل المعبد...اليهود يجب أن يمشوا بسرعة وهم ممنوعون من الصلاة، إنه أمر صادم...إذا كنت يهودياً أو مسيحياً فإنك تُسلب حرية التعبير في جبل المعبد، لقد أحزنني ما رأيت وأرجو أن نتمكن من تغييره"[2].

• انتخابات آذار/مارس 2020

خاض الليكود انتخابات آذار/مارس معتمداً على إنجازه المتمثل بالإعلان عن "صفقة القرن"، وتراجع شعبية منافسه تحالف أزرق أبيض بسبب عجزه عن تأليف حكومةٍ رغم فوزه في الانتخابات السابقة، وقد حقق تقدماً في هذه الانتخابات جعل الحد الفاصل له عن الحسم نائبين فقط بدلاً من ستة، لكنه بقي عاجزاً عن تشكيل حكومة بمفرده[3]، وهذا ما دفع خيار الحكومة الائتلافية إلى الواجهة، وجاء وباء كورونا ليشكل فرصة مناسبة لذلك.

لافتة للدعاية الانتخابية لحزب الليكود

1 جيروزاليم بوست، 2020/2/19. https://bit.ly/32eINJj
2 موقع إسرائيل اليوم، 28 /2020/2. https://bit.ly/2EqdLWC
3 النتائج النهائية لانتخابات الكنيست آذار/مارس 2020، هآرتس، https://bit.ly/2FOoYkD

حافظ نتنياهو على تحالفه مع حزب الهوية بقيادة موشيه فيغلين، أحد التيارات المهمة لـ "جماعات المعبد"، وعلى ائتلافه مع كتلة "يمينا" التي تضم أنوية متشظية عديدة منهم، بل إن ائتلافهم كان تحت رعايته، وحاول التوصل إلى اتفاقٍ مع حزب "القوة اليهودية" الذي يقوده المتطرف إيتمار بن جفير، لكن الاتفاق انهار في اللحظات الأخيرة[1] لرفعهم سقف مطالبهم لتخصيص يوم السبت لصلاة اليهود في المسجد الأقصى، وقد عدّ نتنياهو أن الضرر الأكبر الذي لحق بحزبه يرجع لتشتت أصوات اليمين بسبب انهيار هذا الاتفاق، وأن قرار السماح بصلاة اليهود يوم السبت "سيشعل الشرق الأوسط بأسره"[2]، وقد رد بن جفير أن "نتنياهو فشل بتحقيق الحد الأدنى من الحد الأدنى من مطالبنا"[3].

أظهرت نتائج انتخابات آذار/مارس 2020 وجود خلافٍ في ترتيب الأولويات بين نتنياهو و"جماعات المعبد"، رغم الاتفاق على الهدف النهائيّ، وعلى الرغم من ذلك حصلت الكتلة المناصرة لهذا التيار على 21 نائباً في "الكنيست"، وهو أكبر تمثيل لها في "الكنيست" في تاريخها، كما حصل أفرادها على 9 وزارات من أصل 33 وزارة ضمتها الحكومة الائتلافية، من أبرزها وزارة شؤون القدس التي تولاها رافي بيرتس، ووزارة الأمن الداخلي التي أوكلت لأمير أوحانا، وشكل هذا تراجعاً نسبياً في عدد الحقائب نظراً لطبيعة هذه الحكومة الائتلافية، ولا بد من التنبه إلى أن استقالة الوزراء من "الكنيست" باتفاق بين شركاء اليمين زاد من الوجوه إذ أن الذين فازوا على قائمته وتقلدوا وزارات استقالوا لمصلحة دخول وجوه جديدة من "جماعات المعبد" في الليكود إلى الحكومة، وبذلك بقي في المشهد كل من أمير أوحانا وزير الأمن الداخلي الشاذ جنسياً المقرب من "جماعات المعبد"، وتسيبي حوطفيلي وزيرة الاستيطان العضوة المباشرة في تلك الجماعات، وجلعاد أردان المقرب كثيراً من تلك الجماعات سفيراً في الأمم المتحدة رغم استقالة ثلاثتهم من "الكنيست". وفي ما يأتي جدول يوضح النتائج التي حققتها كتلة النواب المؤيدين لتعزيز الوجود اليهوديّ في المسجد الأقصى خلال انتخابات "الكنيست" الـ22 والـ23 على التوالي:

1 جيروزاليم بوست، 2020/3/1. https://bit.ly/3hnY2py
2 موقع i24 الإسرائيلي، 2020/3/4. https://bit.ly/2Qc45Sm\
3 المرجع نفسه.

عضو الكنيست	الانتماء السياسي	الكنيست 22 (انتخابات 2019-9)	الكنيست 23 (انتخابات 2020-3)
جلعاد إردان	ليكود	نعم	لا (استقال)
ميري ريغيف	ليكود	نعم	نعم
تساحي هنيغبي	ليكود	نعم	نعم
زئيف إلكين	ليكود	نعم	نعم
يولي إدلشتاين	ليكود	نعم	نعم
تسيبي حوطفيلي	ليكود	نعم	لا (استقالت)
نير بركات	ليكود	نعم	نعم
شارن هسكل	ليكود	نعم	نعم
آيفي ديختر	ليكود	نعم	نعم
أوفير أكونيس	ليكود	نعم	نعم
ميكي زوهر	ليكود	نعم	نعم
غيلا غمليئيل	ليكود	نعم	نعم
ياريف ليفين	ليكود	نعم	نعم
أرييل كلنر	ليكود	لا	نعم
أميت هليفي	ليكود	لا	نعم
يوفال شتاينتس	ليكود	نعم	نعم
أمير أوحانا	ليكود	نعم	لا
دافيد أمسالم	ليكود	نعم	نعم
رافي بيرتس	يمينا	نعم	نعم
موتي يوغيف	يمينا	نعم	لا
بيزاليل سموتريتش	يمينا	نعم	نعم
آيليت شاكيد	يمينا	نعم	نعم
متان كاهانا	يمينا	نعم	نعم
أوفير تسوفير	يمينا	نعم	نعم
نفتالي بينيت	يمينا	نعم	نعم
المجموع		23	21

جدول 1-2: سياسيون من كتلة "جماعات المعبد" غادروا "الكنيست" خلال الانتخابات الثلاثة لمرحلة الأزمة 4-2019 وحتى 3-2020:

عضو الكنيست	الحزب
يهودا غليك	ليكود
أورون حزان	ليكود
داني دانون	ليكود
عنات بيركو	ليكود
موشيه فيغلين	زيهوت- ليكود
أوري أريئيل	البيت اليهودي
إيلي بن دهان	البيت اليهودي
موتي يوغيف	البيت اليهودي
شولي معلم	البيت اليهودي
إجمالي	9 (5 ليكود، 4 البيت اليهودي)

• وباء كورونا

في 22 آذار/مارس أعلنت إدارة الأوقاف الإسلامية "تعليق دخول المصلين إلى المسجد الأقصى المبارك" أمام المصلين وذلك ضمن الإجراءات الاحترازية في الضفة الغربية والأردن لوقف انتشار وباء فايروس كورونا. وقد نقلت صحيفة "هآرتس" آنذاك وجود محادثات بين إدارة الأوقاف وسلطات الاحتلال للاتفاق على إغلاق المسجد الأقصى أمام المصلين، وفي الوقت ذاته منع الاقتحامات اليهودية من خلال إغلاق باب المغاربة الذي تسيطر عليه سلطات الاحتلال[1]. وبحسب الصحيفة فإن فرض سلطات الاحتلال إغلاق باب المغاربة ومنع المقتحمين من دخول الأقصى سهّل على إدارة الأوقاف الإعلان عن إغلاق المسجد

1 صحيفة هآرتس، 2020/3/22. https://bit.ly/2Qi2nPq

المصلون في الأقصى يطبقون إرشادات الوقاية

الأقصى أمام المصلين. ونشر موقع المونيتور مقالاً نقل فيه عن نشطاء في "جماعات المعبد" رفضهم الاتفاق السياسيّ بين دولة الاحتلال والأردن الذي تم بموجبه منع اليهود من دخول المسجد الأقصى، واصفين ذلك بأنه طعنة لهم من قبل حكومة بنيامين نتنياهو[1].

وفي شهر أيار/مايو نقلت وسائل إعلام عربية عن مصدر رفيع في الحكومة الأردنية أن هناك اتفاقاً على إغلاق المسجد الأقصى المبارك بين وزارة الخارجية الأردنية ووزارة الخارجية الإسرائيلية؛ مبرراً ذلك بـ"حماية المصلين من انتقال الفيروس إليهم من الإسرائيليين"[2]، وقد جاء جواب حكومة الاحتلال للمحكمة العليا الإسرائيلية في 13-5-2020 حول وجود هذا الاتفاق ليعزز صحة هذه التصريحات، إذ رفضت حكومة الاحتلال الإفصاح عن حقيقة وجود اتفاقٍ كهذا؛ بوصفه معلومة حساسة تمس بالعلاقات الخارجية للكيان وبأمنه[3].

1 موقع المونيتور ، 2020/5/1. https://bit.ly/3j0XO8r
2 عربي 21، 2020/5/11. https://bit.ly/3hlBQws
3 جيروزاليم بوست، 2020/5/14. https://bit.ly/32f1wVc

وقد مثل عقدُ اتفاقٍ سياسي حول ترتيبات إدارة المسجد الأقصى المبارك وفتحه وإغلاقه، بين الأردن والاحتلال تطوراً غير مسبوقٍ، واعترافاً ضمنياً بدور الاحتلال في المسجد الأقصى جعل من الرؤية الأميركية للسلام في الشرق الأوسط أقرب للواقع منها للرؤية، إذ عكس الاتفاق وجود دورين: أولهما لإدارة شؤون المسلمين، وثانيهما لإدارة شؤون اليهود الذين يدخلون المسجد الأقصى، على الرغم من الرفض الأردنيّ الصريح للرؤية الأميركية للسلام.

وبعد ما يقرب من 3 أشهر من الإغلاق، جاء قرار إدارة الأوقاف الأردنية بفتح المسجد الأقصى متوافقاً مع إعلان سلطات الاحتلال عن إنهاء الإغلاق أمام اقتحام المسجد، وإعادة افتتاح بوابة المغاربة للمقتحمين، وقاد الحاخام يهودا غليك اقتحاماً للمسجد الأقصى على رأس 150 مستوطنًا فور إعادة إعلان افتتاحه[1].

وخلال مدة الإغلاق تقدم ناشطون من "جماعات المعبد" لرئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو بطلبٍ للسماح لهم بتقديم أضحيةٍ في عيد الفصح اليهوديّ في المسجد الأقصى، وذلك لوقف انتشار فيروس كورونا في دولة الاحتلال[2]، وعادةً ما يتم رفض هذه الطلبات على الفور ومن دون النظر بها، لكن في هذه المرة رفعت شرطة الاحتلال الطلب لوزير الأمن الداخلي جلعاد إردان للنظر فيه[3]، وقد عدّت "جماعات المعبد" هذه الخطوة تطوراً إيجابياً لمصلحتها وتقبلاً من رئيس حكومة الاحتلال للأمر بالمبدأ، وإن كان الطلب سيرفض في آخر الأمر. وقد اعتمد نشطاء "جماعات المعبد" في طلبهم على الرؤية الأميركية للسلام مذكرين نتنياهو بتعهده والإدارة الأميركية بالسماح لأتباع جميع الأديان بالصلاة وأداء طقوسهم في المسجد الأقصى، ومشبهين ترامب بالملك الفارسي قورش الذي سمح لليهود بحسب التراث اليهودي بإعادة بناء "معبدهم" في القدس[4].

1 موقع Jerusalem Online، 2020/6/2. https://bit.ly/3l7qs9z
2 جيروزاليم بوست، 2020/4/2. https://bit.ly/2Er2G7T
3 موقع Israel Breaking News ، 2020/4/7. https://bit.ly/2YqQuLj
4 موقع Breaking Israeli News ، 2020/2/27. https://bit.ly/2Qi5zdS

ولم تقتصر المكاسب التي سعى الاحتلال إلى تحقيقها على الجانب السياسيّ والاعتراف بدوره في إدارة المسجد الأقصى، إذ استغل - كما سيأتي تفصيله في الجانب الأمني - الوباء لفرض وصاية على موظفي الأوقاف أنفسهم، والتحكم بفتح المسجد الأقصى وإغلاقه أمامهم، وفي هذا السياق، فرض الاحتلال في الأسبوع الثاني من شهر أيار/مايو 2020 إغلاقاً كاملاً على جميع أبواب المسجد، مع إبقاء بابي الأسباط والسلسلة فقط مفتوحين، بحضور كثيف لشرطة الاحتلال التي كانت تطلب بطاقة الهوية، للتأكد من أن الداخلين للمسجد هم موظفو أوقاف لديهم مهام رسمية في الأقصى وقت دخولهم، واللافت أنّ دائرة الأوقاف الإسلامية هي التي زودت شرطةَ الاحتلال بقائمة شاملة بالموظفين، وأماكن عملهم الرسمية وطبيعة مهامهم[1].

• إضعاف الدور الأردني في القدس

في محاولة للتأثير على الموقف الأردنيّ الرافض لرؤية السلام الأميركية نشر موقع "إسرائيل اليوم" في شهر حزيران/يونيو 2020 خبراً حول وجود محادثات سرية إسرائيلية - سعودية برعاية أميركية بدأت في شهر كانون الأول/ديسمبر 2019، كي تؤدي السعودية دوراً في إدارة الأوقاف الإسلامية والمسجد الأقصى لموازنة الدور التركي المتنامي في القدس. ونقل الموقع عن مصدرٍ سعوديّ قوله: "لقد جرت محادثات سرية بين عدد محدود من الدبلوماسيين من البلدين وذلك في إطار بحث سبل تطبيق رؤية السلام الأميركية في المنطقة"[2].

وذكر الموقع الإسرائيلي كذلك[3] أن الأردن، وبعد أحداث هبة باب الرحمة، بعث برسائل إلى الإدارة الأمريكية، تشير إلى استعداد الأردن الرسمي لتليين موقفه من دخول أفراد مقربين من المملكة السعودية إلى مجلس الأوقاف الإسلامية في القدس، ولكن بشرط عدم الإخلال بالوضع القائم في المسجد الأقصى، من حصريةٍ وخصوصيةٍ، وبشرطٍ

1 عربي 21، 2020/5/9. https://bit.ly/2XzN6ho
2 موقع إسرائيل اليوم، 2020/6/1. https://bit.ly/3hm62aP
3 المرجع نفسه.

آخر يتضمن تمويل مؤسساتٍ خيرية إسلامية في القدس، وفلسطين، وممارسة ضغوطٍ دبلوماسية تدفع نحو تقويض عمل المنظمات الخيرية التركية التي تعمل تحت رعاية السلطة الفلسطينية[1].

وصحيفة "إسرائيل اليوم" التي نشرت هذا التقرير هي صحيفة يمينية مقربة من رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، وقد نشرت هذا التقرير في اليوم التالي لفتح المسجد الأقصى بعد مدة الإغلاق خلال وباء كورونا، رغم أن الإغلاق والفتح تم باتفاقٍ بين الطرفين، وهي المرة الأولى التي يكشف فيها عن اتفاق على ترتيبات إدارة الأقصى بين الأردن والكيان الصهيوني، وهذا يغلّب كون التسريب عملاً سياسياً بحد ذاته يقصد التأثير على الموقف الاردني وجره إلى التقارب أكثر مع الموقف الإسرائيلي، في حواراتٍ يبدو أنها تجري في الغرف المغلقة وأن القليل منها فقط خرج إلى العلن حتى الآن.

2- المستوى القانوني

بعد احتلال شرق القدس عام 1967 لم يتمكن "الكنيست" الصهيوني من الوصول إلى نص واضح حول مصير المسجد الأقصى المبارك، خصوصاً أن اليمين القومي- الصهيوني الذي كان يشكل كتلة المعارضة كان يتبنى موقفاً مطالباً بتهويده، فيما كانت الحكومة القومية الصهيونية في حينه قد اصطدمت بصلابة الحق الإسلاميّ في الأقصى وقدرته على حشد التأييد من حوله سريعاً، وكانت تحاول إخضاع هذا الحق، لكنها عادت لاحقاً إلى التراجع وتسليم الأقصى للهيئة الإسلامية العليا. توصل "الكنيست" في 1967/6/27 وبالتزامن مع قرار ضم شرقي القدس إلى نص فضفاض صدر في قانون حماية الأماكن المقدسة، ترك معظم المساحة مفتوحة للاجتهاد، إذ قال: "الأماكن المقدسة يجب أن تبقى محمية من أي تدنيس ومن أي شيء يعتدي على حرية دخول أتباع مختلف الأديان إلى الاماكن المقدسة بالنسبة لهم"[2]، ولم يحدد القانون الأديان أو الأماكن المقدسة لكل دين،

1 المرجع نفسه.
2 Protection of Holy Places law 5727 (1967). https://bit.ly/2YprhRq

فترك بذلك تفسير القانون للحكومة، التي اضطرت كما أسلفنا إلى احترام الوضع الذي كان قائماً قبل 1967 والتعامل مع الأقصى على أنه مقدس إسلامي خالص تتولى شؤونه هيئة إسلامية.

رأت "جماعات المعبد" في هذه الممارسة خطيئة وتفويتاً لفرصة تاريخية لتهويد الأقصى، ومع بداية مشوار صعودها التدريجي أخذت تلجأ للمحكمة لتتحدى تفسير الحكومة المعمول به لهذا القانون، ولتحاول تدريجياً تغييره ليطابق أهدافها ورؤاها ضد الأقصى، فسمحت لها المحكمة بالاقتحامات الفردية في 2003 ثم الاقتحامات الجماعية في 2006، واختلقت لهم فكرة المساواة في الحق وأخذت تؤكدها، ولا يزال هذا المسار مستمراً خلال المدة التي غطاها هذا التقرير.

• محاكمات المقتحمين من جانب الاحتلال

في 11 آب/أغسطس 2019 بدأت محكمة الصلح في القدس النظر في قضية مرفوعة ضد ثلاثة من جنود جيش الاحتلال أدوا صلاة علنية في المسجد الأقصى في تحدٍ للمصلين المقدسيين وتسببوا بحدوث مواجهات في المسجد الأقصى، اضطرت على إثرها شرطة الاحتلال إلى إخراجهم من المسجد[1]. وفي دفاع المحامي موشيه بولسكي عن المتهمين الثلاثة قال إن "التهمة المقدمة ضد الثلاثة كان يجب أن تظل طي الأدراج لأنه من المشين أن تُقدم تهمة كهذه ضد مصلين يهود في أرض إسرائيل".

وفي 19 تموز/يوليو 2020 عقدت المحكمة جلستها الثانية للنظر في القضية مع تجمع محتجين من "منظمات المعبد" خارج المحكمة للاحتجاج على الاتهامات الموجهة ضد الثلاثة، وأعاد محامي المتهمين تأكيد عدم قانونية الاتهامات قائلًا: "أإنها توجه رسالة خاطئة للجنود الذين يُضحون بأرواحهم للدفاع عن إسرائيل فيما يُواجهون اتهامات بسبب صلاتهم في أقدس الأماكن اليهودية"[2]، ولا تزال القضية منظورة أمام المحكمة حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

1 موقع Jewish Press، 2019/12/16. https://bit.ly/3aKwYyv
2 موقع Israel World News، 2020/7/19. https://bit.ly/2YoQYI3

في 2020/5/20 أسقطت محكمة الصلح في القدس قضية كانت مرفوعةً ضد إحدى ناشطات "جماعات المعبد" منذ عام 2018، بسبب صلاتها بشكل علنيّ في المسجد الأقصى واعتدائها على أحد عناصر شرطة الاحتلال وإهانته وتهديده، مع الاكتفاء بتحذيرها من تكرار تصرفاتها[1]. وبتاريخ 2020/5/26 قررت وزارة العدل في حكومة الاحتلال عدم فتح تحقيق باعتداء أحد عناصرها على أحد حراس المسجد الأقصى التابعين لإدارة الأوقاف الإسلامية، وذلك رغم توثيق حادثة الاعتداء بمقطعٍ مصوّر، واكتفت الوزارة بتوجيه الشرطة لاتخاذ إجراءات تأديبية بحق الشرطي للإفراط في استخدام القوة، وذلك بعد أن اتخذت شرطة الاحتلال قراراً بإبعاد الحارس المعتدى عليه مهند إدريس عن المسجد الأقصى مدة 3 أشهر، وفتحت تحقيقاً ضده بدعوى محاولة الاعتداء على أحد عناصرها[2].

في اليوم ذاته قررت شرطة الاحتلال إغلاق قضيةٍ بحق أحد عناصرها بعد اعتدائه على أم فتى في الـ14 من عمره لمحاولتها وقف اعتقاله في المسجد الأقصى، ورغم وجود تقارير طبية وتصوير الحادث، رأت الشرطة أن عنصرها تصرف وفق ما تقتضيه الحاجة وليس هناك أساس للشكوى المقدمة ضده[3].

وتؤكد هذه السوابق مجتمعة استمرار ميل المحكمة الصهيونية لإضفاء مشروعية على صلاة اليهود في الأقصى، ومحاولة الحد من تجريمها، وفي الوقت عينه إطلاق يد شرطة الاحتلال ضد الحراس والمصلين بما يعزز عدوانها ويفلت يدها.

• تطور الموقف القانوني من الأقصى خلال جائحة كورونا

خلال مدة إغلاق المسجد الأقصى بسبب الإجراءات الاحترازية من وباء فايروس كورونا تقدم ناشطو "جماعات المعبد" بأكثر من التماس لمحاكم الاحتلال لفتح المسجد أمامهم بدعوى أنه مفتوح أمام موظفي الأوقاف المسلمين للصلاة فيه. أبرز هذه الالتماسات كان الذي قُدم لفتح المسجد الأقصى في "يوم القدس" الإسرائيلي الذي وافق يوم 29

1 موقع Jewish Press ، 2020/5/26. https://bit.ly/2QfnCBl
2 صحيفة هآرتس، 2020/5/27. https://bit.ly/3ghGzOh
3 المرجع نفسه.

رمضان، وجاء فيه أن "إغلاق المسجد الأقصى في وجه اليهود والسماح لموظفي الأوقاف الإسلامية بأداء الصلاة فيه يعد تمييزًا ضد اليهود...خاصةً بعد السماح بالصلوات في حائط المبكى"[1].

وقبل تقديم الالتماس تظاهر العشرات من الناشطين في "جماعات المعبد" عند مدخل باب المغاربة في البلدة القديمة، وفي ساحة البراق قرب جسر باب المغاربة في السور الغربي للمسجد، للمطالبة بإعادة فتح الأقصى لهم، والصلاة فيه بشكل متباعد تحت حماية الشرطة.

في الوقت ذاته كانت هناك مطالب من المقدسيين وعبر مواقع التواصل الاجتماعي لفتح المسجد الأقصى ضمن الإجراءات الوقائية، وذلك لمنع سلطات الاحتلال من استغلال الجائحة لتعزيز سيطرتها على المسجد أو السماح بدخول المستوطنين إليه من جانب واحد.

وفي ردٍّ على الالتماس قال مدير المسجد الأقصى الشيخ عمر الكسواني إن المسجد الأقصى سيبقى مغلقًا بناءً على قرار من مجلس الأوقاف، ولن يُفتَح إلا إذا كان هناك توجه لدى وزارة الصحة بإعادة فتحه[2]. بدورها حددت المحكمة العليا الإسرائيلية تاريخ 2020/5/18 للاستماع لممثلي "جماعات المعبد" حول أكثر من التماسٍ قُدم للمحكمة خلال شهر أيار/ مايو، بدعوى أن السماح لموظفي الأوقاف الإسلامية بدخول المسجد الأقصى، ومنع اليهود يُعد مخالفةً للدستور، ولأوامر المحكمة العليا الصادرة في 2004 بالسماح لليهود بدخول المسجد الأقصى، وأن توجه الدولة لمنع اليهود من دخول المسجد يعود للاتفاقية السرية بين حكومة الاحتلال والحكومة الأردنية لإغلاق المسجد خلال الجائحة[3].

الشيخ عمر السكواني مدير المسجد الأقصى

1 وكالة القدس للأنباء، 2020/5/6. https://bit.ly/3gRSZOv
2 المرجع نفسه.
3 موقع i24 News ، 2020/5/17. https://bit.ly/3l7Y9YO

وقد تظاهر عدد من ناشطي "جماعات المعبد" في اليوم ذاته أمام السفارة الأردنية، وأغلقوا مدخل المبنى الذي تقع فيه دون تدخل شرطة الاحتلال[1]. وفي النهاية رُفض الالتماس المقدم من قبل المحكمة العليا بدعوى أن البلدة القديمة في القدس والأسواق المحيطة بها خالية تماماً؛ ما يعني عدم وجود مصلين في المسجد الأقصى في الوقت ذاته، وإن كانت المحكمة أعادت تأكيد الحق المتساوي بالصلاة للطرفين، والسماح بدخول اليهود بشكل متزامن مع دخول المصلين إلى المسجد[2]، وهو ما تبنته شرطة الاحتلال وتم على الأرض في يوم الأحد 2020/5/31 [3].

• تجديد قرار إغلاق مصلى باب الرحمة

استمرّت قضية مصلى باب الرحمة بالتفاعل خلال المدة التي يُغطيها التقرير، فبعد قرار محكمة الصلح في القدس في 2019/3/17 بتجديد إغلاق مصلى باب الرحمة وفق العادة المستمرة منذ القرار الأول في 2003، عادت محكمة الاحتلال لتجديد القرار في 2020/7/2، وسلمت شرطة الاحتلال القرار لإدارة الأوقاف الإسلامية[4]، لكن القرار هذه المرة لم يعلن عنه كما لم تعلن الأوقاف عن استلامه، إلى أن أصدرت المرجعيات الإسلامية في القدس بياناً مروساً بترويسة الهيئة الإسلامية العليا في 2020/7/13 دعا إلى تحدي قرار المحكمة، ومؤكداً بقاء مصلى باب الرحمة مفتوحاً للمصلين، وعلى عدم شرعية محاكم الاحتلال ورفض الاعتراف بقراراتها[5]. وفي مقابلةٍ مع إذاعة صوت فلسطين حذر الشيخ عبد العظيم سلهب رئيس مجلس الأوقاف الإسلامية من أن هذا القرار "قد يُشعل حرباً دينية في المنطقة"، مضيفاً أن المجلس لا يعترف بالقرارات غير الشرعية لمحاكم الاحتلال[6]. وهذا القرار يؤكد استمرار التعويل الصهيوني على إمكانية استعادة مسار قضم باب الرحمة ومحيطه، وتوظيفه قرارات المحاكم لتحقيق هذا المسعى القائم منذ 17 عاماً.

1 موقع Jewish Press، 2020/5/18. https://bit.ly/3l6dQQ9
2 تقرير مصور لموقع World Israel News، 2020/5/24. https://bit.ly/3l77lwz
3 تايمز أوف إسرائيل، 2020/5/31. https://bit.ly/3l92Mlu
4 وكالة الأناضول، 2020/7/13. https://bit.ly/2QgmWM2
5 جريدة القدس العربي، 2020/7/13. https://bit.ly/2QhCzTi
6 موقع وكالة الأنباء الصينية، 2020/7/15. https://bit.ly/3aUGlq0

3- المستوى الأمني

على مدى 17 عاماً من المسار القضائي لتعديل تفسير قانون الأماكن المقدسة عبر المحاكم، ومن صعود نفوذ "جماعات المعبد" في "الكنيست" ثم في الحكومة الإسرائيلية، انقلبت مهمة شرطة الاحتلال مئة وثمانين درجة، من منع اليهود من دخول المسجد ومنع أدائهم الطقوس فيه، إلى تسهيل اقتحامهم له وحمايتهم خلالها، وتقييد دخول المسلمين والحد منه، ثم التضييق على الحراس وطواقم الأوقاف ومنعهم من توثيق عدوان المتطرفين على الأقصى وصولاً إلى تمكينهم من أداء طقوسهم تدريجيًّا، وهذه النقطة الأخيرة كانت محور التركيز الأهم خلال المدة التي رصدها التقرير.

● استهداف الأوقاف الإسلامية في القدس

شهدت المدة التي يُغطيها التقرير تصعيد شرطة الاحتلال استهدافها لموظفي الأوقاف الإسلامية، وخطباء المسجد الأقصى؛ وذلك في إطار سعيها إلى تحجيم صلاحيات إدارة الأوقاف ميدانياً، والذي يبدو ماضياً بخط مستقيم نحو تحويل الأوقاف إلى هيئة تدير الوجود الإسلامي في الأقصى، ولا تدير الأقصى بكامله بصفته مقدسًا إسلاميًّا، وهي رؤية باتت تحظى بالغطاء السياسي من الولايات المتحدة، وهو مستجد يبدو أن الاحتلال يرى أن الأردن مضطر إلى التجاوب معه، ويمضي في محاولة فرضه بشكلٍ حثيث.

في شهر آب/أغسطس 2019 استدعت سلطات الاحتلال خطيب المسجد الأقصى ورئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري وحققت معه بعد اقتحام منزله، واستدعت شرطة الاحتلال كذلك مدير عام أوقاف القدس الشيخ عزام الخطيب وحققت معه بعد اقتحام منزله[1]. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019 اعتقلت شرطة الاحتلال خطيب المسجد الأقصى الشيخ إسماعيل نواهضة وحققت معه، وسلمته قبل الإفراج عنه أمر إبعاد عن المسجد الأقصى مدة 11 يومًا بدعوى حض المسلمين على الرباط في الأقصى. أمّا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر فقد أبعدت شرطة الاحتلال نائب مدير دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس الشيخ ناجح بكيرات عن المسجد الأقصى، مدة ثلاثة أشهر[2].

1 جريدة الغد، 2019/9/8. https://bit.ly/2YphYBf

2 مركز القدس، تقرير الانتهاكات لشهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، 2019/12/4. https://bit.ly/2EgtkR1

إبعاد الشيخ عكرمة صبري عن المسجد الأقصى

وفي 2020/1/19 سلمت شرطة الاحتلال خطيب المسجد الأقصى ورئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري قراراً بإبعاده عن المسجد الأقصى مدة أسبوع بتهمة "التحريض"، وذلك بعد اعتقاله والتحقيق معه في مركز تحقيق القشلة، وبلغه عناصر الشرطة بالعودة للتحقيق في 2020/1/25 [1]، وعند حضوره سلموه أمر إبعادٍ عن الأقصى مدة 4 أشهر. وأبعدت شرطة الاحتلال مسؤول قسم النظافة في المسجد الأقصى رائد زغير عن المسجد مدة أسبوع، وسلّمت حارس المسجد الأقصى حمزة نمر، أمر استدعاء، لمراجعة مخابراتها[2]. وخلال شهر شباط/ فبراير أبعدت شرطة الاحتلال رئيس لجنة رعاية المقابر الإسلامية بالأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة، الحاج مصطفى أبو زهرة عن المسجد مدة ستة أشهر بعد اعتقاله، واعتقلت شرطة الاحتلال مدير لجنة الإعمار في المسجد الأقصى، بسام الحلاق، والموظف كايد جابر، من ساحات المسجد[3].

وفي 2020/3/22 اقتحمت شرطة الاحتلال منزل رئيس مجلس الأوقاف الإسلامية بالقدس الشيخ عبد العظيم سلهب، وسلمته أمراً بدفع غرامة قدرها 1400 دولار أميركي بزعم عدم منع صلاة الجمعة في المسجد الأقصى بعد إعلان وزارة الصحة في

1 موقع إذاعة مونت كارلو، 2020/8/19. https://bit.ly/31jUAHd
2 مركز القدس، تقرير الانتهاكات لشهر كانون الثاني/يناير 2020، 2020/2/3. https://bit.ly/3l5QHgF
3 جريدة الغد، 2020/8/19. https://bit.ly/2Ysl87g

دولة الاحتلال عن منع إقامة تجمعات تزيد على 10 أشخاص في دولة الاحتلال[1]. وخلال شهر نيسان/أبريل استدعت شرطة الاحتلال مدير المسجد الأقصى المبارك الشيخ عمر الكسواني، للتحقيق معه في مركز المسكوبية[2]، وأبعدت موظف الأوقاف الإسلامية حمزة نمر عن عمله بالمسجد مدة ستة أشهر.

وبعد إعادة افتتاح المسجد الأقصى في 2020/5/31 أبعدت شرطة الاحتلال خطيب المسجد الأقصى ورئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري مدة 4 أشهر، ومددت إبعاد مدير لجنة الإعمار في المسجد الأقصى بسام الحلاق، والموظف في دائرة الأوقاف حسام سدر، وأبعدت حراس المسجد الأقصى مهند الأنصاري مدة أسبوع وعبد الكريم قاعود ورجائي الترهي مدة 4 أشهر، وعصام نجيب مدة 5 أشهر[3]، وفادي عليان وعنان نجيب مدة 6 أشهر[4].

هذا الاستهداف لقيادة الأوقاف والخطباء والموظفين القياديين يكرر ما حصل في هبة باب الرحمة في شهر 2019/2، وهي بالمجمل تطورات تستظل بالغطاء الأمريكي المستجد للعدوان الصهيوني على الأقصى في وجه الأردن، الدولة الراعية للأوقاف والمضطرة إلى التراجع تحت وطأة اعتمادها الوجودي على الولايات المتحدة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. في الحصيلة؛ فإن سياسة الإبعاد والاعتقال التي يستخدمها الاحتلال ضد قيادة الأوقاف وموظفيها تهدف كذلك إلى إشعارهم بأنهم تحت قدرة الاحتلال المباشرة على الوصول لهم، لخلق رقابة ذاتية لديهم تمنعهم من الاعتراض على سياسات الاحتلال في المسجد الأقصى، وتسهيل الاقتحامات، وصولاً لفرض صلاة اليهود في المسجد على قدم المساواة مع المسلمين.

1 موقع العين الإخباري، 2020/3/22. https://bit.ly/34AID1V
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/4/16. https://www.palinfo.com/274723
3 مركز القدس، تقرير الانتهاكات لشهر حزيران/يونيو 2020، 2020/7/2. https://bit.ly/2E8NYTj
4 مركز القدس، تقرير الانتهاكات لشهر تموز/يوليو 2020، 2020/8/3. https://bit.ly/3aU38Yj

• سياسة الإبعاد لإعادة صياغة الوعي

بعد انتهاء الإجراءات الاحترازية في المسجد الأقصى في 2020/5/31 صعدت سلطات الاحتلال سياسة إبعاد المقدسيين عن المسجد الأقصى، وبخاصة القادة الدينيين، وقادة الرأي وموظفي السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير بمختلف مواقعهم، وبغض النظر عن مستوى نشاطهم وتأثيرهم، فقد شهد شهرا حزيران/يونيو وتموز/يوليو 2020 إبعاد أكثر من 35 من المصلين والخطباء وموظفي الأوقاف، كان بينهم خطيب المسجد الأقصى ورئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري، والشيخ عبدالله علقم أمين عام عشائر القدس وفلسطين، وعضو المجلس التشريعي جهاد أبو زيند، والمحامي خالد زبارقة، والقيادي في حركة فتح حمدي دياب، ورئيس هيئة المرابطين في القدس يوسف مخيمر، ومدير نادي الأسير في القدس ناصر قوس، والصحفية سندس عويس، والمرابطات رائدة الخليلي، وهنادي الحلواني، ومدلين عيسى، وشفاء أبو غالية، وآية أبو ناب، وآية معتوق، ومرام النتشة، وميار النتشة، وغيرهم من المرابطين والمدافعين عن المسجد الأقصى[1].

والواضح أن الاحتلال يهدف من وراء هذا التصعيد إلى تحقيق هدفين أساسيين: أولهما إثبات أن سلطات الاحتلال هي من تقرر مواصفات الخطيب المناسب ليرتقي منبر الأقصى، وليخلق رادعًا ذاتيًا عند بقية الخطباء وإلا سيمنعون من الأقصى أيضاً. أما الهدف الثاني فهو إعادة صياغة وعي المصلين، بصناعة صورة "المصلي السيئ" الذي يُبعد عن الأقصى لإصراره على مواجهة الاقتحامات، ويقابله تلقائيًّا "المصلي الجيد" الذي لا يتدخل في هذا الشأن ويؤدي صلاته ويخرج، وهذا يتماشى مع نص "صفقة القرن" التي نصت على أن "الأماكن المقدسة في القدس ينبغي أن تبقى مفتوحة للمصلين المسالمين والسياح من كل الأديان"[2].

1 مركز القدس، تقرير الانتهاكات لشهر حزيران/يونيو، مرجع سابق.
2 مركز القدس، تقرير الانتهاكات لشهر تموز/يوليو، مرجع سابق.
Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, White House, p.16

كما تُمهد سياسة الإبعاد الأرضية اللازمة لفرض أجندة تقسيم المسجد الأقصى، وجعل صلاة اليهود فيه حقيقة واقعة، فكل من يعارض الاقتحامات أو يواجهها أو يدعو إلى مواجهتها يمنع من دخول الأقصى وبشكل متكرر، ويتكثف توظيف هذه السياسة في لحظات المواجهة والاشتعال، مثل حالة هبة باب الرحمة، أو بعد الإعلان عن خطة السلام الأميركية في كانون الثاني/يناير 2020.

• تسهيل أداء الطقوس اليهودية العلنية في الأقصى

شكل تسهيل أداء الطقوس العلنية المحور المركزي لعدوان شرطة الاحتلال على الأقصى، في ترجمة لأولويات المستوى السياسي التي سبقت مناقشتها، وهو اتجاه مستمر ومتصاعد من السنوات الماضية، كانت محطته الأولى في اقتحامات رأس السنة العبرية وعيد العُرش إذ أبلغ ضابط من شرطة الاحتلال حراس المسجد الأقصى المبارك في 2019/10/10 بصيغة تهديد بأن صلاة اليهود في الأقصى باتت مقبولة، وأن اعتراضات الحراس عليها لن يستجاب لها[1]، وقد شهد ذلك الموسم صلوات علنية جماعية بالعشرات ووثقت بالصوت والصورة.

وقد جاءت حقبة الإغلاق بسبب جائحة كورونا لتشمل مواسم الأعياد الآتية: عيد الفصح اليهودي، وذكرى احتلال القدس بالتقويم العبري، وكانت ذكرى "خراب المعبد" التي وافقت يوم عرفة الخميس 2020/7/30 أول عيد يهودي بعد ذلك الموسم، وقد نشرت "جماعات المعبد" أن عضو "الكنيست" أرييل كيلنر الوافد حديثاً للكنيست كبديل للوزيرة تسيفي حوطفلي* اتصل بوزير الأمن الداخلي أمير أوحانا مطالباً

1 توثيق الباحث نقلاً عن شهود عيان أفادوا أن الشرطي إبراهيم سعيد، من أصل عربي، كان يرافق مجموعة المقتحمين ما بين الساعة 7-8 صباحاً، ولدى اعتراض عدد من حراس الأقصى على أداء المستوطنين طقوساً وصلوات داخل الأقصى أبلغهم بلهجة تهديد بأن ما فعله المستوطنون مقبول، وأن على الحراس أن يقبلوه رغماً عنهم، وأن اعتراضاتهم على تلك الطقوس لن يسمع إليها.

* وزيرة من "جماعات المعبد" استقالت من عضوية "الكنيست" لتفسح المجال لزميلها كيلنر لدخول "الكنيست" مع احتفاظها بمقعدها الوزاري، وذلك وفق ما يعرف بـ"القانون النرويجي" الذي يسمح بهذه الممارسة في نطاق ضيق في السياسة الإسرائيلية.

بالسماح للمقتحمين بأداء دعاء الشماع[1] علنًا وجماعة في الأقصى. وقد شهد اقتحام يوم عرفة دخول المقتحمين في مجموعات من عشرين زادت عن 50 مجموعة، أدت كلها تقريباً صلاة الشماع بشكلٍ علني جماعي، كما شهد انبطاحاً كاملاً، أو سجوداً ملحمياً، لعشرات من المتطرفين خلال ذلك النهار، وقد وثق القليل فقط من ذلك العدوان[2] بسبب تعميم سبقه بيومين من مدير عام الأوقاف الإسلامية في القدس عزام الخطيب منع فيه على حراس الأقصى وموظفي الأوقاف من نشر أخبار المسجد الأقصى على وسائل التواصل أو الإعلام إلا بإذن خطي منه[3] .

4- المستوى الديني

لثلاثة عقودٍ خلت، شهدت ساحة الاجتهاد الديني اليهودي محاولة مستمرة من نشطاء اليمين القومي لخلخلة الفتوى التقليدية التي تحرم على اليهود دخول المسجد الأقصى المبارك، فيما كانت المرجعيات الحاخامية تعيد تأكيد فتواها التقليدية وتنفي وجود أسباب موجبة لتغييرها، ورغم تمكن التيار القومي الديني من حشد موقف حاخاماته غير التقليديين – أو غير الأرثودكس- فإن اختراقاته في جدار الحاخامية التقليدية – الأرثوذكسية- ظلت محدودة. ولعل أبرز مكسب تمكن التيار القومي- الديني من تحقيقه على المستوى الديني خلال العقود الثلاثة لصعود فكرة "المعبد" سياسياً هو تخفيض حدة رفض الحاخامية التقليدية، إذ باتت رغم إصرارها على تحريم دخول اليهود تتبنى خطاباً حقوقياً عندما تُسأل عن جهود "جماعات المعبد" لاقتحام الأقصى، بالقول إن اليهود والمسلمين يجب أن يسمح لهم بالدخول بشكلٍ متساوٍ، وباتت يافطة الحاخامية التي تضعها أمام باب المغاربة تشير منذ 2015 في نصها العبري إلى أنه يمنع اليهود الذين لم يتطهروا من دخول المكان، مع بقاء نصها الإنجليزي على حاله بأن قانون التوراة يمنع

1 دعاء تفتتح به صلوات الصباح والمساء في اليهودية ومشتق من "شماع" بالعبرية وتعني السمع، ومطلعه "اسمع يا يسرائيل الرب إلهنا إله واحد (تثنية 6-4)، والدعاء الكامل يشمل الإصحاحات من 4 وحتى 9 من سفر التثنية. أنظر: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهودية والصهيونية، المجلد الخامس: اليهودية المفاهيم والفرق، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 1999، ص 229.

2 الجزيرة نت، 2020/7/30. https://bit.ly/2XqAMiM

3 تعميم مدير عام أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك رقم 1210/18/4/1 بتاريخ 2020/7/28.

الدخول لمنطقة "المعبد" منعاً باتاً[1]، وهذا الاختلاف حول الاقتحام يجب ألا يلفت النظر عن إجماع الطرفين على الموقف الإحلالي من الأقصى، بأنه هو "المعبد" اليهودي المزعوم بكامل مساحته، وبأن "المعبد" الثالث ينبغي أن يبنى في مكانه، لكن مع فارق في التوقيت والطريقة.

• استمرار محاولة خلخلة فتوى منع دخول الأقصى

بين يدي الحشد غير المسبوق الذي قامت به "جماعات المعبد" لفرض اقتحامها للأقصى في يوم الأضحى 2019/8/11 وجدت المرجعيات الأرثوذكسية اليهودية حاجة إلى تأكيد الفتوى التقليدية الثابتة لزمن طويل بمنع دخول اليهود إلى "جبل المعبد" ليس لاعتبار الطهارة فقط، وهو الاعتبار الذي حاولت "جماعات المعبد" التحايل عليه بالقول إن موقع "قدس الأقداس" بات معروفاً تحت قبة الصخرة بزعمها، ما يعني أن تجول اليهود حوله آمن ولن يسبب تدنيساً له، بل لأن المسيح المخلص لم يأت، وفي هذا الإطار جدد رئيس المحكمة الحاخامية العليا في القدس، الحاخام زلمان نحميا جولدبرج "إنه من المعلوم والواضح للجميع بأنه حسب القانون اليهودي، من الممنوع على اليهود دخول أي جزء من جبل المعبد. الحاخامات من الأجيال الماضية تبنوا هذا الموقف...وإن رد أحكامهم عدوان كبير"[2]، أما الحاخام آشر ويس، أحد أبرز المرجعيات الدينية في تفسير التلمود فقال "لا يوجد هناك شيء لنناقشه...سيبقى الصعود إلى جبل المعبد ممنوعاً حتى مجيء المسيح"[3].

في مقابل ذلك، ومع اقتراب أول المواسم الدينية الكبرى بعد كورونا عملت "جماعات المعبد" على استجماع جمهورها ودعوة مزيد من اليهود للانضمام إليها بنشر رسالة في 2020/7/9 وقعها ستون من حاخاماتها[4] من بينهم الحاخام ناحوم رابينوفيتش رئيس

1 هشام يعقوب (تحرير) وآخرون، تقرير عين على الأقصى 12، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط 1، 2018، ص.58.
2 جيروزاليم بوست، 2019/8/10. https://bit.ly/3aN5JTI
3 المرجع نفسه.
4 موقع Israel Breaking News، 2020/1/9. https://bit.ly/2Qmu6hD

مدرسة "بركات موسى" الدينية الاستيطانية في معاليه أدوميم، وكان قد وقعها قبل وفاته نهاية شهر 2020/5، كما وقعها عدد من تلاميذ الحاخام المتوفى زيف كوك، الأب الروحي للتيار القومي-الديني من الحاخامات ومؤسس تيار المركز الروحي "مزراحي" وحركة غوش أمونيم الاستيطانية، من أمثال الحاخام دوف ليئور رئيس "مجلس حاخامات يهودا والسامرة"، والحاخام يسرائيل أريئيل رفيق درب الحاخام مائير كاهانا ومؤسس معهد "المعبد"، وأحد الحاخامات الأساسيين القائمين على إعادة إحياء مجلس القضاء الحاخامي "السنهدرين"، والحاخام إليعازر والدمان رئيس مدرسة نير الدينية في مستوطنة كريات أربع في الخليل، والحاخام تسيفانيا دروري رئيس مدرسة روش الدينية في كريات شمونة شمال فلسطين المحتلة.

• محاولة تقديم قربان الفصح في الأقصى

بعد إعلان نص "صفقة القرن" وما نصت عليه من تمكين "الناس من مختلف الأديان" من أداء الصلاة "بما يتوافق تماماً مع دينهم" استبشر حاخامات اليمين المتطرف القائمون على إحياء مجلس القضاء الحاخامي "السنهدرين" خيراً، وحاولوا دفع مشروعهم المتطرف إلى تقديم قرابين الفصح داخل المسجد الأقصى المبارك، فكتبوا رسالة إلى رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو، ثم أتبعوها بعد عشرين يوماً برسالة مشتركة إلى نتنياهو ودونالد ترامب الذي يشبهونه بقورش الثاني الفارسي الذي تزعم الرواية التوراتية إنه سمح لليهود بالعودة إلى القدس وتجديد "المعبد" الأول المزعوم، قالوا فيها "لقد صنفنا وباء كوفيد19- باعتباره طاعوناً للعصر الحديث...ولقد رفع الرب الطاعون عن شعبه مرتين، الأولى عندما قدموا قربان الفصح في مصر، والثانية عندما قدمه الملك داود في القدس"، وأضافوا "هذه المرة يمكن أن نوقف طاعون العصر الحديث بتجديد أعمال المعبد بعد 2000 عام من توقفها"[1]. والجديد هذا العام أن الحكومة الإسرائيلية قبلت النظر في الطلب لأول مرة، وأنها تذرعت بإجراءات الوقاية من الوباء وإغلاق الأقصى خلالها

1 موقع Breaking Israel News ، 2020/3/31. https://bit.ly/2Qmu0Xj

تقديم قربان الفصح في القصور الأموية 2018

كسبب لعدم إمكانية تقديم قربان الفصح في الأقصى هذا العام[1]، ما يفتح الباب واسعاً لمواجهة كبرى بحلول عيد الفصح القادم الذي سيوافق 2021/3/29-28 في حال تجددت محاولة تقديم قرابين الفصح اليهودي في الأقصى.

وكانت «جماعات المعبد» بالتعاون مع السنهدرين الجديد قد تمكنت في عيد الفصح في 2018 من الاقتراب إلى أقرب نقطة من الأقصى لتقريب القرابين، إذ ذبحت في القصور الأموية جنوب سور المسجد الأقصى المبارك[2]، وقد استقدموا لهذه الغاية المذبح الحجري الذي بني ونصب في مستوطنة «إلكانا» في سلفيت.

• إقامة المعبد علاجاً مقترحاً لفيروس كورونا

التطور الأخير على المستوى الديني كان محاولة بعض الحاخامات المتطرفين من أصحاب مشروع السنهدرين الجديد استغلال جائحة كورونا للدفع بأجندة "المعبد" نحو الأمام، إذ صرح الحاخام أرييه ليبو بأن "كورونا تعني التاج في كل اللغات"، وأن "هذا الوباء جاء ليذكرنا بأن التاج الحقيقي للعالم مفقود" مضيفاً أن "المعبد في القدس هو التاج...التاج الذي سيحمي العالم من كورونا"[3].

1 المرجع نفسه.
2 تايمز أوف إسرائيل، 2018/3/28. https://bit.ly/32dfkQ5
3 إسرائيل اليوم، 2020/3/9. https://bit.ly/31kkxGA

الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-city.com